

لنا كلمة

القضايا العمالية باتت مرراً سهلاً ووسيلة مطاطة للمزايدة في استغلالها من أجل مصالح شخصية ومقاعد نيابية يدفع ثمنها العمال بجهودهم وأصواتهم

من حق أي شخص أو أية مؤسسة المشاركة في الحياة النيابية ولا قيد على ذلك، إنما المسألة تكمن فيما لو أن القضايا العمالية باتت مرراً سهلاً ووسيلة مطاطة للمزايدة في استغلالها من أجل مصالح شخصية ومقاعد نيابية أو شورية يدفع ثمنها العمال بجهودهم وأصواتهم، والتجربة النيابية الحالية من شجار النواب وتخدقهم بشكل طائفي حول أية قضية أثيرت في المجلس النيابي وكذلك التجربة الانتخابية للإتحاد العام، وكيف تم الاصطفاف بشكل طائفي في انتخاب المجلس المركزي للامانة العامة، خير تجربة للتفكير ملياً بأن القائمة العمالية التي يتم تداولها لانتخابات ٢٠١٠، يجب أن لا تستغل فيها اصوات العمال من أجل مصالح شخصية لنقابيين تقاعسوا عن اداء دورهم النقابي في الدفاع عن مصالح العمال، فكيف لهم الدفاع عن مصالح الشعب في لعبة برلمانية وسياسية تتحكم فيها قوى ومصالح أكبر من بعض الاصوات النقابية المرتبكة والتي يمكن جرّها للخندق الطائفي بسهولة.

وكذلك من قبل اللجنة القانونية في البرلمان والتي يسيطر على عضويتها المنتمين للكتلة الإيمانية؟؟

ثالثاً : هل تم وقف التسريح التعسفي و وضع حلول مرضية تنصف المسرحين وعوائلهم من شبح الرأسمالية المتوحشة و المتمثلة في الأزمة المالية العالمية، (اللهم الا المسيرة اليتيمة و الخجولة لفصولي بنك الخليج الدولي و بظغوط من نقابة المصرفيين و نقابات اخرى) ؟؟

رابعاً: ماذا قدم الإتحاد لنيل الطبقة العاملة مزيد من المكاسب العمالية، و وقف التلاعب بأموال العمال في التأمينات الإجتماعية؟؟

خامساً: هل قام الإتحاد بمهامه في تنشيط النقابات النائمة (نقابات الانتخابات فقط) ؟؟ .

سادساً : و هو الأهم هل هناك إجماع عمالي على دخول المعترك السياسي بكتلة عمالية في إنتخابات ٢٠١٠ النيابية ؟؟

صوت العامل لها قناعة تامة بأن

تصريح الأمين العام للإتحاد العام لنقابات عمال البحرين، حول التوجه لتشكيل قائمة عمالية للإستحقاق الإنتخابي النيابي لعام ٢٠١٠م، يثير الكثير من التساؤلات لدى الأوساط العمالية و النقابات و قطاعات عريضة من مؤسسات المجتمع المدني.

أولاً: أن تركيبة الإتحاد تركيبة شبه احادية الفكر وليست تركيبة عمالية حقيقية شاملة لجميع مكونات العمال ربما هذا التصريح صادر من قيادة التنظيم الذي ينتمي اليه الأمين العام للإتحاد العام كتكتيك سياسي لجس نبض الشارع و العمل على زيادة أعضاء الكتلة الإيمانية؟؟

ثانياً : هل الإتحاد و بتوافر الأدوات الضاغطة و المكونة من ١٧ نائباً في تشكيلة مجلس النواب، وأكثر من ٧٠ نقابة عمالية إستطاعت تحقيق تطلعات العمال؟؟، منها على سبيل المثال المشروع المقترح بقانون العمل و التي مررتها اللجنة القانونية بعلاقتها، و بالعبث اللامسؤول في تجاوز و تجاهل مقترحات طرفي الإنتاج من قبل مجلس التنمية الإقتصادية،

قراءة نقدية لبعض

نصوص ومواد مسودة

مشروع قانون العمل

بالقطاع الأهلي - 1

الباب الثاني عشر - إنقضاء عقد

العمل - نص المادة 93

أ - ينتهي عقد العمل محدد المدة بإنقضاء مدته

ب- إذا إنتهى عقد العمل مُحدد

المدة بإنقضاء مدته، جاز تجديده

بإتفاق صريح بين طرفيه وذلك

لمدة أو لمدد أخرى.

تعليقنا ووجهة نظرنا:

هذه المادة للأسف الشديد تُشجع على فرض العقود المؤقتة وبشكل غير واضح وغير مُحدد لعقود العمل محددة المدة وعلى أي من الحالات تنطبق وتكون مُبررة ما معناه أن هناك مطلق الحرية لرب العمل في أن يعتمد العقود المؤقتة ومُحددة المدة حتى لطبيعة العمل الدائمة والمستمرة والثابتة خصوصاً إذا ما تمعنا في الفقرة

"ب" التي تشير لعملية تجديد عقد العمل بعد إنقضاء المدة وخطورة هذه المادة إنها تضع العامل تحت وطأة التهديد بالفصل بعد إنقضاء مدة العقد ولا تربط الأمر بإنقضاء العمل أو إستمراره والجدير بالذكر أنه في الوقت الحاضر هناك شركات ومؤسسات بل حتى وزارات حكومية ذات طبيعة عمل دائمة وثابتة تُمضي عمالها وموظفيها عقود عمل مؤقتة ومحددة المدة. وهذه ظاهرة تُرسخ فقدان الأمن الوظيفي وتُشرعن عملية الفصل التعسفي.

الصراع الاجتماعي



قاسم الحلال

الصراع الاجتماعي.

وفي هذه المرحلة حيث تمر الطبقة العاملة البحرانية بمنعطف بين و ملحوظ ، وخصوصا من تآكل الطبقة الوسطى تحت تأثير الازمة المالية العالمية و فقدان الكثير منهم وظائفهم و امتيازاتهم المعيشية و انضمامهم الى صفوف العاطلين ، حيث تدعو هذه الظروف الى جهود مضاعفة من أجل الدفاع عن هذه الشرائح الاجتماعية و تنظيم صفوفها .من أجل تحقيق عودتهم الى أعمالهم ، أمام هجمات الرأسمال على وظائفهم و مكتسباتهم المعيشية.

الرئيسيتين حيث تأخذ اشكال متعددة على الصعيد السياسي و الاقتصادي و الثقافي.

و من هذا المنطلق تقع المسؤولية على نشطاء العمال و النقابيين أهمية معرفة دورهم النضالي و توظيف طاقاتهم و جهدهم و عملهم من أجل توعية العمال بطبيعة هذا الاستغلال و كيفية تنظيم صفوفهم في مواجهة هذا الاستغلال عبر مؤسساتهم النقابية . و تدعو الحاجة هنا دوما لوضع برامج تثقيفية و التي على أساسها تكون الطبقة العاملة واعية لدورها النضالي في هذا

الصراع الاجتماعي الذي نعنيه هو صراع الطبقات ، وهو صراع موضوعي ، حيث انه يحدد و يميز المجتمع و كيفية تشكيل الطبقات ، كما انه يحدد بنية المجتمع . وفي المجتمعات الرأسمالية تتم التشكيلات على أساس نظام العمل المأجور ، والطبقة العاملة هي أكثر الطبقات التي يقع عليها الاستغلال من قبل الطبقة البرجوازية و التي تمتلك وسائل الانتاج ، بينما لا تمتلك الطبقة العاملة الا قوة عملها لبيعه للرأسمالي مقابل أجر تحدده ساعات العمل اليومي . في ظل هذا النوع من علاقات الانتاج الاستغلالي ينشأ صراع اجتماعي بين الطبقتين



إبراهيم كوهجي

الخصخصة والتسريحات الجماعية... إلى أين؟؟؟

المسألة أي مسألة النضال و الوقوف في وجه هذه الاعتداءات و الحفاظ على المكاسب و تحقيق مكاسب جديدة . سوف لن تأتي به فئات اجتماعية أخرى . بل أن هذه المواجهة هي مرتبطة أساسا بدورهم و نشاطهم في الوسط العمالي و من داخل منشاتهم العمالية . والتضامن بين النقابات العمالية الحاضرة . و السؤال الأكبر و الأهم التي تثيره هذه الاعتداءات . هو هل الاتحاد العام لعمال البحرين على قدر من المسؤولية لتحمل مسؤوليته في حشد العمال و توعيتهم و تفعيل النقابات في حركة عمالية و نقابية مؤثرة و حاضرة فعليا في مواجهة هذه الاعتداءات و الدفاع عن المكتسبات العمالية؟؟ . ام ان هذا الاتحاد سيبقى شكليا و دوره لا يعدوان يكون طرفا ضعيفا في هذه التسويات و المنازعات العمالية.؟؟؟

الى أن واقع الحال لا يبدو أن الشركة ملتزمة بدفع رواتب العمال . قضايا عديدة تحملها صفحات العديد من الصحف اليومية بشأن التسريحات و عدم دفع الرواتب . و في المقابل اعتصامات و اضرابات متفرقة من العمال المتضررين احتجاجا على هذه الاوضاع . و القلق من الفصل و تعريض المئات من العمال هم و عائلاتهم لشبح البطالة و لاوضاع معيشية صعبة بات هما يوميا . مجتمع الرفاهية التي تتكلم عنها الرأسمالية بات امرا مشكوك فيه . فالخصخصة أصبحت سلاحا فتاكا من أجل الاعتداء على المكاسب العمالية و حقوق العمال المشروعة و التي حققت عبر النضالات و الممارك المطلوبة الصعبة . و التحدي الأكبر الذي يواجهه العمال في هذه الظروف هو في كيفية تنظيم صفوفهم و تفعيل دورهم و دور نقاباتهم في مواجهة هذه الاعتداءات على وظائفهم و مكاسبهم المعيشية . و على العمال أن يدركوا أن هذه

الخصخصة و التسريحات الجماعية تطال قطاعات و مجموعات جديدة من العمال . فمسلسل بيع القطاع العام و تسريح العمال أو احوالهم على التقاعد مجبرين أو وفق تعويضات غير مجزية مشهد طاغي على الساحة العمالية . وبعد خصخصة قطاعات عديدة من المواصلات و الموانئ و الكهرباء و النظافة . يتجه المخطط لبيع و خصخصة الأشغال العامة و تسريح ٤٠٠ عامل و موظف و احوالهم على التقاعد . و كذلك خصخصة الطيران المدني يهدد عشرات العمال و الموظفين للتسريح و التقاعد . ان هذا المشهد بات طاغيا على الساحة البحرينية بالإضافة الى تهرب الكثير من الشركات و ارباب العمل من دفع رواتب عمالهم و كذلك عدم الايفاء بالتزاماتهم اتجاه حقوق العمال . فعمال شركة بروجكتس و عدم دفع رواتبهم لاشهر خير مثال على ذلك . بالرغم من تدخل وزارة العمل لحل هذه المشكلة

تدوير مناصب نقابة التأمين

التأمين الصحي وغير ذلك من الأمور التي يفتقر إليها الموظفون . كما تم الإتفاق أيضا على وضع جدول زمنية لزيارة شركات التأمين حسب الأكثر إلحاحا وإرسال خطاب إلى جمعية التأمين لإقامة نشاطات مشتركة في الجانب الإجتماعي والرياضي والأكاديمي لجميع موظفي شركات التأمين صرح بذلك علي الحداد رئيس نقابة التأمين .

الإحتفاظ بمنصب مسئول العلاقات العامة علي الجمري و أسندت مسؤولية اللجنة الإجتماعية لصالح عنان بالإضافة إلى عضو مجلس الإدارة العضو الجديد صالح السعيد . واتفق الجميع على ضرورة زيادة نشاطات النقابة ومتابعتها للشركات التي يعاني موظفوها من تقصير إدارتها فيما يتعلق بالأجور و الزيادة السنوية وإنعدام

إجتمع مجلس إدارة نقابة التأمين على ضوء إستقالة رئيس النقابة السيد أحمد الموسوي حيث أتمفق أعضاء مجلس الإدارة على تدوير المناصب وإدخال بعض الإحتياط حيث تم التصويت على منصب رئيس النقابة ونائب الرئيس كانت النتيجة: رئيس النقابة علي الحداد ونائب الرئيس عيسى الغائب وأمين السر : سعيد الماجد والأمين المالي : مهدي محمد وتم

على الحركة النقابية والمالية أن تواجه موجة الفصل التصفي



غازي الحمير

جسدها لتتوجع..... فقط بل لتدافع عن ذاتها ومصالحها بقوة وشجاعة ومن خلال منظماتها النقابية وبمقدمتها الإتحاد النقابي كمسؤول أمام أمانته التاريخية بأن يضع إستراتيجية وبرامج عمل هادف لمواجهة الظروف المستجدة والتجيش لمراحل متقدمة وبل ظروف أقسى وأصعب ولن يأتي ذلك عبر التصريحات بالصحف بل عبر الإلتفاف حول القاعدة العريضة من العمال وتفعيل دورهم ومشاركتهم و تنظيم صفوفهم ليكونوا جسد الطبقة العاملة الواحد والذي تتدفق في شرايينه وأعضائه دماء الوحدة والتعاقد ولا يقبل أن يُس أي عضو من طرفه أو كيانه المتوحد والمشارك.

دوامه أزمتهاببدائل أخرى ومقترحات متطورة دون أن يكون ضحيتها الإنسان والعامل البسيط ولكأن لا حل لأي أزمة مالية إلا بفصل العامل والتضحية به ولا سبيل للتكشف إلا بتقليص حجم العمالة وزرع المزيد من رقعة البطالة في المجتمع. والسؤال الذي يطرح نفسه أحقاً؟ أن فصل بضع عمال وتجريدهم من أعمالهم يحل أزمة مالية لدى هذه المؤسسة أو تلك الشركة أو المصرف هل أجور أولئك العمال أو الموظفين إذا ما قسنا تدينها ومحدوديتها ستحل أزمة مالية أو ستسهم في إجحاح سياسة تقشف؟ لا يوجد منطق يؤكد ذلك أو يبرره ولا يمكن أن يفهم من ذلك إلا أن العامل أصبح لقمة سائغة يبتلعها أرباب العمل وهو أسهل حلولهم العقيمة

لقد بات من المسلمات أن نرى هنا وهناك قد قامت إحدى الشركات أو المؤسسات أو حتى وزارات الدولة بالإستغناء عن موظفيها أو عمالها سواء بذريعة الأزمة المالية أو تحت مبرر تخفيض النفقات وأصبحت هذه الظاهرة تنصدر أخبار الصحف وتناقشها الأنباء هذا إذا ما خرجت عن طي الكتمان والتكتم عليها فكثيراً ما يتم إنهاء خدمات العمال وقطع أرزاقهم بشكل خفي في دهاليز وزارة العمل أو غرف البنوك والشركات المغلقة التي تتم فيها صفقات التسويات والفصل التعسفي بشكل مخزي مجرد من الإنسانية حيث يفرض على الموظف أو العامل قبول الأمر الواقع والتسليم بأمر قطع رزقه وحرمان أطفاله وأسرتة من مصدر رزقهم. ومقولة خفض تكاليف الإنتاج والتقليل من النفقات هي مقولة عبطية وأسطوانة جديدة قديمة اخترعها أرباب العمل وأقطاب رؤوس الأموال حتى يتسنى لهم الخلاص من الأيدي العاملة والتستر على سياسات إدارية ومالية خاطئة تفضي إلى الإفلاس وتحمل الطبقة العاملة تبعاتها وتكون أولى ضحاياها ولازال العقل الرأسمالي عقيم لا يفهم إن الإنسان هو الإستثمار الحقيقي ويمكن أن تُسخر التكنولوجيا الحديثة وثورة التطور العلمي لخدمته لا حرباً ضده...!! إن العقلية الرأسمالية لازالت عاجزة رغم مظاهرها الكاذبة من أن تخرج من

وهذا ما على الحركة النقابية والعمالية أن تُغير معادلتة وتصحح وضعه إنها مسؤولية جماعية للطبقة العاملة في أن تحشد قواها وثقلها وتواجه واقعها المير بعزيمة وبوعي ودراية وواقعية وأن لا تقبل أن يتم نهش

